

الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية

خطة العمل 2018-2019

المعتمدة في الجلسة العامة التاسعة للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية المنعقدة في 21 فبراير 2018 في الجزيرة، مصر

تواجه المدن والأقاليم الكائنة على البحر المتوسط بشواطئه الثلاثة التحديات التي تواجههم على الأصدعة المختلفة مثل تغيرات المناخ وبطالة الشباب والتفاوت الديمغرافي وزيادة التوسع الحضري ودمج المهاجرين وما شابه. فهم لاعبو الأدوار الأساسية في نقل أهداف التنمية المستدامة التي تتبناها الأمم المتحدة بما يتضمن الهدف رقم 11 الخاص بجعل المدن من حيث الحياة فيها "مدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة".

إن نشد الاستقرار وتحقيق الشراكة القوية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سياسة الجوار الأوروبية: فاستقرار الجوار من خلال اتباع سياسة الحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات التي تكفلها الديمقراطية ينبغي أن يكون على رأس الأولويات السياسية بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية، حيث تبرز أهمية المعالجة الأولية للأسباب الاقتصادية والاجتماعية من الأساس والتي تؤثر على الأمن في الوقت الحالي وتتسبب في تحديات تدفق المهاجرين، كما تبرز أهمية التركيز على خلق فرص العمل وتشغيل الشباب. غير أن معايير الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يمكن لها أن تُفرض من الخارج ولا من سلطة خارجية متآمرة، بل يجب أن تغرس هذه المعايير في ضمائر الشعوب.

ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يدرك أهمية تحقيق شراكة قوية مع جيرانه من أجل حل هذه المعضلات الكبرى التي تواجه الإقليم بأكمله. ولم يعد الاتحاد الأوروبي وشركائه في الجنوب والشرق في موقف الحياد بل ينحتم عليهم العمل سويًا باعتبارهم شركاء على قدم المساواة لهم نفس الحقوق وعلى أساس من النفع المشترك. ويتطلب نجاح سياسة الجوار الأوروبية في صورتها المنقحة إحساسًا مشتركًا بالمسؤولية عنها. ويجب علينا أيضًا التأكيد على أن التعاون مع الاتحاد الأوروبي لا يؤدي إلى التنافس بين دول الجوار للاتحاد الأوروبي، بل يؤدي إلى التعاون على المستويين الإقليمي والمحلي. ومن ثم، فإن البعد التعددي القائم على تعددية الأطراف في سياسة الجوار الأوروبية هو أمر لا يمكن التنازل عنه.

ولقد حقق التعاون مع دول الجوار في الجنوب تقدمًا كبيرًا من خلال الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، والذي أثبتت قيمته كمنتدى لمناقشة الأمور السياسية والاقتصادية، حيث قدم لنا إطار عمل للتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وفي المشروعات التشغيلية في الإقليم.

هذا ويتمثل هدف الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية في تعزيز الدور الذي تؤديه السلطات المحلية في تحقيق التعاون الأورومتوسطي وإضفاء الملمح المحلي الإقليمي على الاتحاد من أجل المتوسط. حيث تعتبر الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية سياسة الجوار الأوروبية لديها القدرة فقط على التأثير في حال جلبها لمزايا عملية لشعوب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول التابعة لسياسة الجوار الأوروبية. وتؤكد على أن تحقيق هذا الأمر يتطلب المعالجة على مختلف الأصدعة من المستوى القومي حتى المستوى الإقليمي والمحلي بالإضافة إلى التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي والعابر للحدود، ومن ثم ضرورة تقديم الدعم لإجراء إصلاحات اللامركزية في دول الجوار.

1. الأولويات الاستراتيجية

ستقوم الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية في فترة ولايتها الحالية بالتركيز على المجالات الثلاثة الآتية لكي تركز عمل الجمعية بحيث يحقق أقصى فائدة ممكنة للسلطات المحلية والإقليمية في الثلاث شواطئ المتوسطية بالإضافة إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد التي تحوزها أمانة الجمعية.

1.1 الهجرة

تتداخل في منطقة المتوسط ثلاث فئات من الدول تشمل دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد بصورة فريدة من نوعها، وتتحول دول عديدة من دول العبور إلى دول المقصد للمهاجرين. فالمدن والأقاليم تنصدر الجهود الرامية إلى التعامل مع الظواهر المتعلقة بالهجرة وهو الأمر الذي يتطلب في أحيان كثيرة إدارة أزمة ذات كفاءة. وعلى المدى المتوسط، يتحتم تناول مشكلة دمج المهاجرين داخل المجتمعات لضمان أن يتعايش فيها الناس سوياً على أساس دائم وعادل.

تشير الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية إلى الحاجة لدعم المدن والأقاليم والمجتمعات التي تستقبل وتساعد اللاجئين، وإلى تزويدهم بالخدمات الأساسية الكافية والوصول المباشر إلى الأموال. وستستمر الجمعية في العمل نحو التنفيذ الأمثل للالتزامات الاتحاد الأوربي في سياسة الجوار الأوربية، وتحديداً تعزيز التعاون مع الجيران في هذه المنطقة، وتمكين التعاون بصورة أكثر فعالية بشأن مسألة الهجرة مع الدول التي تقع خارج حدود الجوار. وعلاوة على ذلك، فإن السلطات شبه الوطنية ينبغي عليها أن تفعل المزيد لتأكيد أهمية السياسات الهادفة إلى "الهجرة الدائرية" والتي من شأنها المساعدة على إحداث التوازن في تأثير الهجرة على كل من المناطق التي يخرج منها المهاجرين والمناطق التي تستقبلهم، والمساهمة في تنمية كل منهما. ويشمل هذا الأمر ضرورة الحاجة إلى تبني سياسة فعالة ودائمة تعود بعائد من ورائها.

فالجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية سوف تبني في تعاملها مع مسألة الهجرة على تقريرها الذي تبنته في عام 2014، وعلى المناقشات العديدة التي جرت في اجتماعاتها، ويشمل ذلك إقامة مؤتمر عن الهجرة مع المساهمة التي قدمها العديد من أعضاء الجمعية في مالطة في فبراير 2017 في سياق رئاسة مجلس الاتحاد الأوربي. ستعقد مناقشة عن دور السلطات المحلية والإقليمية في إدارة الهجرة في الدورة التاسعة الموسعة في محافظة الجيزة (مصر).

1.2 التنمية الاقتصادية المستدامة

نظراً للتركيب السكاني في الدول الشريكة في البحر المتوسط، فإنه من الأهمية بمكان تقديم فرص التعليم والتدريب والتوظيف للشباب الذي ينزع لمعدلات مشاركة أقل في سوق العمل مقارنة بالمجموعات السكانية الأخرى، وقد أدى إلى تفاقم الأمر الأوضاع الوظيفية غير المستقرة بين الشرائح الشبابية من السكان. ويمكن للتعاون الأورومتوسطي أن يلعب دوراً عظيماً في تحقيق آمال الشعوب في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويمكن للسلطات المحلية والإقليمية أن تكون هي اللاعب الأساسي في إقامة مثل هذا التعاون إذا توفر لديهم الموارد اللازمة والدعم الفني. حيث يمكن لعمليات التحول إلى اللامركزية والأقلية أن تتيح لنا فرصة رائعة ينبغي ألا نفوتتها هنا.

إن إقامة اقتصاد أزرق صغير ومرن من ناحية الاستخدام المستدام لموارد المحيط لتحقيق النمو الاقتصادي وظروف الإعاشة وفرص العمل المحسنة وصحة النظام البيئي في المحيط يمنحنا هذه التطلعات الواعدة. في تناولها لهذا الموضوع، فإن الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية سوف تنشئ حالات تعاون مع عمل لجنة الأقاليم (الرأي بشأن "مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب المتوسط" المعد من قبل المقرر: صامويل أزوباردي، حزب الشعب الأوربي) بالإضافة إلى أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط ذات الصلة مثل مؤتمر أصحاب المصلحة في الاقتصاد الأزرق الذي عقد في مدينة نابولي الإيطالية في نوفمبر 2017. فعلى مستوى الاتحاد من أجل المتوسط، ستبدأ مناقشة في 2018 بشأن الاجتماع الوزاري المحتمل الثاني عن الاقتصاد الأزرق.

خلال السنوات الماضية، تناقصت حركة السياحة في الجزائر وتونس ومصر ولبنان. وانخفضت عائدات السياحة بصورة شديدة في تونس. وتواجه المغرب موقفاً متناقضاً حيث تواجه تناقصاً في العائدات رغم الزيادة في أعداد السائحين إليها¹. ونظراً لأن مفهوم السياحة التضامنية يُنظر إليه باعتباره الدور الرئيس للسياحة بالنسبة لكثير من المجتمعات المحلية في دول البحر المتوسط، فإنه يمكن تطوير هذا المفهوم على مستوى المدن والأقاليم لخلق نظرة إيجابية. وهناك مسألة أخرى في هذا السياق تتمثل في تركيز السياحة في المناطق الساحلية؛ حيث يمكن للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية أن تدعم تبادل الخبرات بشأن مفاهيم السياحة البديلة. حيث يمكن في سياق عام 2018 الذي يعتبر عام تراث الثقافة الأوربية أن يؤدي بنا الأمر أن نضع في الحسبان دور التراث الثقافي في هذا الصدد كعامل لاجتذاب المزيد من الناس لاكتشاف الثقافات المختلفة والتفاعل معها.

ويمكن تناول هذا الموضوع عن طريق ورشة عمل خاصة في إطار الأسبوع الأوربي للأقاليم والمدن. حيث إنه من الوارد أن يعقد الاجتماع الوزاري الأول عن السياحة على مستوى الاتحاد من أجل المتوسط في الفترة من 2018 إلى 2020.

فالجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية سوف تستمر، تزامناً مع الهدف رقم 11 للتنمية المستدامة من أجل "جعل المدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة"، في الدعوة إلى تبني أجندة عمل تسعى إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة المتكاملة الشاملة في المدن. إن أعضاء الجمعية الإقليمية

¹ الكتاب السنوي لعام 2017 عن البحر المتوسط الصادر عن مؤسسة المعهد الأوربي للبحر الأبيض المتوسط، ص 335

والمحلية الأورومتوسطية، متابعة منهم للاجتماع الوزاري الذي عقده الاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة بتاريخ مايو 2017 بالقاهرة، على أهبة الاستعداد للمساهمة في مجموعات العمل المختلفة الخاصة بالمنبر الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط للتنمية الحضرية المستدامة التي أطلقت في نوفمبر 2017 في لجنة الأقاليم وسوف يقدمون تقريراً عن التقدم المحرز إلى الجمعية في اجتماعاتها الرسمية. وسُناقش هذا في الدورة الموسعة التاسعة في الجيزة (مصر) مع مساهمة عالية المستوى من مندوب الاتحاد من أجل المتوسط.

وستستمر الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية في دعم تحالفات المدن والدبلوماسية المتعلقة بقضايا المناخ تماثياً مع التقرير الأخير المتصل بهذا الشأن.

1.3 المستقبل السياسي والحكم الرشيد

تُعد القدرات والموارد الكافية في المستويات المتنوعة للحكومة بما في ذلك نموذج الحكم القريب من مستوى المواطنين، وإصلاح الإدارة العامة وخطوات تعزيز الشفافية هي الأعمدة الرئيسة لتحسين الحكم، ومن ثم فمن الأهمية بمكان التركيز عليها.

حيث يمكننا أن ننظر إلى تبادل الخبرات بين أعضاء الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية وبين الممثلين المحليين والإقليميين، مع استعداد الشركاء للاضطلاع بمسؤوليات متزايدة في إطار الإصلاحات القومية.

تماثياً مع النتائج التي تم التوصل إليها في 19 أكتوبر 2017 والتي أكد فيها المجلس الأوروبي على "الحاجة الملحة لدعم تنمية المجتمعات المحلية في ليبيا"، فإن الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية واللجنة الأوروبية سوف تستمران في الدعم السياسي لمبادرة نيقوسيا لدعم البلديات الليبية بحيث يمثل ذلك مثالا ملموساً للتعاون اللامركزي من أجل التنمية في الإطار الأورومتوسطي ومتابعة الأنشطة المخططة². وبناءً على حسن التخطيط للموارد قبل الإقدام على أي خطوة، تتاح إمكانية توسيع مبادرة نيقوسيا لتشمل دولاً أخرى.

كما أن إصدار لجنة الأقاليم 2013 بشأن تمويل الاتحاد الأوروبي الفرص المفتوحة والمتاحة للسلطات المحلية والإقليمية من بلدان البحر المتوسط الشريكة سوف يتم تحديثه في عام 2018 بناءً على طلب دراسة من لجنة الأقاليم.

2. البعد السياسي

2.1 منتدى الحوار السياسي المستمر

توفر الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية منبراً للحوار السياسي مع المؤسسات الأوروبية والدولية: المفوضية الأوروبية والخدمة الإجرائية الخارجية الأوروبية ((EESA)، والاتحاد من أجل المتوسط، والبرلمان الأوروبي، وما إلى ذلك.

2.2 المساهمة في العمل الاستشاري عبر التقارير المتخصصة

من المحتمل للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بمبادرة من أعضائها أن تقوم في 2019/2018 بإعداد تقارير متخصصة مرتبطة ببعض أولوياتها الاستراتيجية.

2.3 تمثيل المستوى المحلي والإقليمي في مؤتمرات القمة التي يعقدها الاتحاد من أجل المتوسط

تقوم الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بتوصيل الصوت المعبر عن السلطات المحلية والإقليمية إلى طاولة المؤتمرات التي يعقدها الاتحاد من أجل المتوسط. ولمزيد من التحديد، فإنها قد تشارك عند دعوتها كجهة مراقبة ومساهمة في الاجتماعات الوزارية المدرجة والاجتماعات الرسمية عالية المستوى المؤقتة بالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية عالية المستوى المنتظمة (انظر النقطة 5).

3. دور الشركاء بالنسبة للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية

سوف تعمل الجمعية في متابعة أهدافها بالتعاون ليس فقط مع المؤسسات الأوروبية⁴ التي تمثل الهيئات الإقليمية والمحلية التي تلعب دوراً فعالاً بصفتها العضوية في الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية في أنشطتها ومشروعاتها، بل أيضاً مع عدد من الشركاء الآخرين بحثاً عن المشاركة في الأحداث العظمى الدولية والمبادرات المخطط لها في 2019/2018.

ستشرك الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة ممثلين من الهيئات المحلية اللببية كمراقبين في الاجتماعات والأحداث الرسمية.

إن التعاون المبرر مع الاتحاد من أجل المتوسط⁵ سوف يتيح للجمعية وضع الملمح المحلي الإقليمي في مختلف السياسات التي يتبناها الاتحاد من أجل المتوسط في 2109/2018.

سوف تتابع الجمعية تعاونها مع السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا في التفويض الحالي، وتمتد تعاونها مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية في المجالات التي يمكن التعاون فيها بين الهيئات الإقليمية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أقصى فائدة. كلا الشريكان يشغلان صفة المراقب في الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة.

إن الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة منفتحة على التعاون التضامني مع مؤسسة التدريب الأوروبية⁶ والجمعية الأوروبية للديمقراطية المحلية. وسوف تمتد الجمعية يدها للتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للتنمية في إطار البرامج وفرص التمويل المتاحة لدول حوض البحر المتوسط وتحديث الهيئات الإقليمية والمحلية التابعة لها، بغية الوصول إلى تحديث النظرة الشاملة لفرص التمويل المتاحة.

4. البعد التشغيلي

- لن تتم الاستفادة في أكثر من تقريرين كل عام (مع البيانات المدخلة من قبل دراسة لجنة الأقاليم المكونة من 20 صفحة) من قبل عدد مساو من المقررين من الاتحاد الأوروبي ومجموعات شركاء البحر المتوسط.
- تماشياً مع إعلان التفاهم الموقع مع أمانة الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2013، فإن الجمعية ستستمر في المشاركة الفعالة في أنشطة الاتحاد.
- يمكن تناول أحد الموضوعات في أحد الاجتماعات، ويتراوح ذلك من مناقشة داخل اجتماع الجمعية الرسمي إلى حلقة نقاشية خاصة أو ورشة عمل أو مؤتمر أو دراسة الزيارة التي يمكن للجمعية أن تنظمها أو داخل إطار الأسبوع الأوروبي للأقاليم والمدن. يساهم أعضاء الجمعية في النسخة السادسة من مؤتمر دعم التعاون اللامركزي – الأقاليم والمدن من أجل التنمية، للمشاركة في تنظيمه في بروكسل من قبل المفوضية الأوروبية واللجنة الأوروبية للأقاليم في عام 2019.
- تمنح الاجتماعات الرسمية الفرصة للأعضاء المشاركين في مجالات معينة أن يقدموا تقاريراً عن هذه المجالات إلى الجمعية أو مكتبها.
- يستحسن تناول الموضوعات الخاصة عن طريق الدراسات أثناء توفير ميزانية لجنة الأقاليم. لكل تقرير من التقريرين اللذين تصدرهما الجمعية من التقارير الخاصة كل عام، تنوي لجنة الأقاليم تقديم الدعم الموضوعي الخاص إلى المقررين عبر القيام بدراسة مكونة من 20 صفحة. كما أنه ستصدر نسخة منقحة محدثة من كتيب 2102 حول "أموال الاتحاد الأوروبي المتاحة للسلطات الإقليمية والمحلية من دول جنوب وشرق البحر المتوسط: دليل معلومات" من قبل لجنة الأقاليم في خلال عام 2108، لتزويد دول جنوب وشرق المتوسط بمصدر معلومات سهل الاستخدام عن أموال الاتحاد الأوروبي المتاحة للسلطات المحلية والإقليمية.
- يمكن للجمعية أيضاً أن تقدم لأعضائها فرصة الوصول إلى المعلومات عن طريق دعم وتنمية أدوات مختلفة عبر الإنترنت مثل المعلومات الخاصة بتقسيم القوى بين مستويات عديدة من الحكومة في الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط على موقع لجنة الأقاليم⁷. عبر البوابة الأوروبية للتعاون اللامركزي، يقدم كل من لجنة الأقاليم والمفوضية الأوروبية خريطة توضح أنشطة التعاون القائمة وتسهل التواصل بين الهيئات الإقليمية والمحلية الباحثين عن شركاء⁸.
- إن التعاون مع الشركاء الآخرين هو أمر يُسعى إليه في جميع الأنشطة، والجمعية مفتوحة لتقديم أي اقتراحات يتقدم بها شركاؤها.

5. الجدول الزمني للأنشطة المتعلقة بالجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة واقتراحات العمل لعام 2109/2018

يعتبر هذا الجدول بمثابة الوثيقة الحية. حيث يُدرج فيه الأحداث المنتظمة واقتراحات من قبل أعضاء الجمعية وشركاءها وأصحاب المصلحة حسب ما تم اعتماده من قبل الرئاسة المشتركة للجمعية. ويرحب بأي أفكار أو مقترحات إضافية من أعضاء الجمعية وشركاءها وأصحاب المصلحة، وسيؤخذ بها بعد اعتمادها من الرئاسة المشتركة للجمعية. سيُحدّث الجدول الزمني أثناء فترة الإحالة.

ينعقد الاجتماع السنوي الموسع للجمعية مرة في العام. وينعقد اجتماع مكتب الجمعية مرة في العام بمناسبة الاجتماع الموسع، وقد تتعقد اجتماعات إضافية في الفترة بين الاجتماعين الموسعين. وسوف تتعقد مفوضية الجمعية للتنمية المحلية المستدامة مرة واحدة في العام. يمكن للاجتماعات أن تتعقد في بروكسل أو (عند الدعوة) في دولة الشريك أو دول الاتحاد الأوروبي.

2018

20-21 فبراير، الجيزة (مصر)

- الاجتماع التاسع الموسع للجمعية يسبقه اجتماعات تنسيقية والاجتماع العشرين لمكتب الجمعية

- تبني مشروعات تقارير الجمعية عن "تمكين المرأة في إقليم البحر المتوسط" (المقرر: ماري فريهيل، حزب الاشتراكيين الأوروبيين) وعن "دور السلطات شبه الوطنية من منطقة البحر المتوسط في مواجهة التشدد والتطرف العنيف بين الشباب" (المقرر: محمد كمال الدالي، محافظ الجيزة، مصر)
- تبني خطة العمل لعام 2018/2019 والتوصيات السياسية لعام 2018

سيتم تأكيد الموعد والمكان

- الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التعاون الصناعي
- سيتم التأكيد: المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط عن النقل
- سيتم التأكيد: الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط عن التعاون الإقليمي

سبتمبر/أكتوبر

- (سيتم تأكيد الموعد والمكان) اجتماع مكتب الجمعية الأورومتوسطية الإقليمية والمحلية الحادي والعشرين مباشرة عقب الاجتماع الرابع لمفوضية التنمية الإقليمية المستدامة
- 11-8 أكتوبر، بروكسل: أعضاء الجمعية المشاركين في الأسبوع الأوربي للأقاليم والمدن، ورشة العمل المحتملة عن السياحة التضامنية، التراث الثقافي والتعايش
- إصدار دليل محدث لفرص التمويل المتاحة للسلطات المحلية والإقليمية من الدول الشريكة في البحر المتوسط

خلال العام

- متابعة مبادرة نيقوسيا
- الاجتماعات الرسمية عالية المستوى للاتحاد من أجل المتوسط/ الاجتماعات الرسمية عالية المستوى المؤقتة: متابعة ومشاركة أمانة الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية حسب الحاجة

2019

فبراير (سيتم تأكيد الموعد والمكان)

- الاجتماع العاشر الموسع للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية يسبقه اجتماعات تنسيقية والاجتماع الثاني والعشرون لمكتب الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية
- تبني مشروعات تقارير الجمعية
- تبني التوصيات السياسية لعام 2019

سيتم تأكيد الموعد، بروكسل

- مشاركة أعضاء الجمعية في النسخة السادسة من مؤتمر دعم التعاون اللامركزي – الأقاليم والمدن من أجل التنمية الذي يشترك في تنظيمه لجنة الأقاليم والمفوضية الأوروبية

سيتم تأكيد الموعد والمكان

- الاجتماع الثالث والعشرون لمكتب الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، مقابل الاجتماع الخامس لمفوضية اللجنة للتنمية الإقليمية المستدامة
- الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط عن التوظيف والعمل
- الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط عن البيئة والمناخ
- سيتم التأكيد: الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط عن الطاقة
- سيتم التأكيد: الاجتماع الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط عن السياحة

أكتوبر

- أعضاء الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية المشاركين في الأسبوع الأوربي للأقاليم والمدن

خلال العام

- متابعة مبادرة نيقوسيا

- الاجتماعات الرسمية عالية المستوى للاتحاد من أجل المتوسط/ الاجتماعات الرسمية عالية المستوى المؤقتة: متابعة ومشاركة أمانة الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية حسب الحاجة

ملاحظة: الملحق في الجانب الخلفي من الصفحة.

الملحق

تقارير الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية والوثائق المتعلقة بالوضع من 2010 - 2017

عنوان التقرير	المقرر
مجال السياسة: الطاقة والبيئة وتغير المناخ	
الإدارة المحلية للمياه في البحر المتوسط (2010)	رامون لويس فالكاريل سيسو (مورسيا/إسبانيا) (لجان الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية للتنمية المستدامة) ³
التشجيع على مصادر الطاقة المتجددة: عامل مهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة في منطقة البحر المتوسط (2011)	مايكل ليبرون (والونيا/بلجيكا) (لجان الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية للتنمية المستدامة)
العلاقة بين التصحر وتغير المناخ في البحر المتوسط (2011)	نيتشي فيندولا (بوليا/إيطاليا) (لجان الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية للتنمية المستدامة)
إدارة المخلفات على المستويين المحلي والإقليمي في منطقة البحر المتوسط (2014)	محمد بودرا (تازة الحسيمة تاونات/المغرب) (لجان الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية للتنمية المستدامة)
الطاقة وتغير المناخ (2016)	محمد صديقي (الرباط/المغرب)
مجال السياسة: الانتقال والهجرة ودمج المهاجرين	
وثيقة الوضع بشأن دور المرأة (2013)	
دور السلطات المحلية والإقليمية في إدارة الهجرة في البحر المتوسط (2014)	أنطونيو كوستا (لشبونة/البرتغال) (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية)
قائمة الممارسات الجيدة بشأن دمج المهاجرين (2015)	
التوظيف والتنمية الإقليمية في البحر المتوسط (2015)	إليني لوكايدو (نيقوسيا/قبرص)
تمكين المرأة في منطقة البحر المتوسط (2017)	ماري فريهبل (دبلن)
دور السلطات شبه الوطنية من منطقة البحر المتوسط في مواجهة التشدد والتطرف العنيف بين الشباب (2017)	محمد كمال الدالي، (محافظة الجيزة، مصر)
مجال السياسة: التنمية الاجتماعية الاقتصادية والحضرية، القضايا الثقافية	
التنمية الحضرية في البحر المتوسط (2011)	خالد الحنيفات (الطفيلة الكبرى/الأردن) (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية)
دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البحر المتوسط (2011)	فتح الله كواللو (الرباط/المغرب) (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية)
الحفاظ على التراث الثقافي ودعمه في البحر المتوسط (2011)	عاصم غوزلبي (غازي عنتاب/تركيا) (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية)
السياحة المستدامة في البحر المتوسط (2012)	ميشيلي صابان (جمعية الأقاليم الأوربية) (لجان الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية للتنمية المستدامة)
التعليم الفني والتدريب المهني في البحر المتوسط (2012)	بيتر بوسمان (بيران/سلوفينيا) (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية)
التحرك الحضري المستدام في البحر المتوسط (2013)	كريم بينور (الجزائر) (لجان الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية للتنمية المستدامة)
أجندة العمل الحضرية المستدامة في البحر المتوسط (2015)	فوزي مسعد (عمان/الأردن)
مجال السياسة: الشؤون الخارجية والتعاون	
وثيقة الوضع في سياسة الجوار الأوربية (2015)	
التعاون العابر للحدود (2016)	فرانسيسكو بيجليارو (سردينيا/إيطاليا)
سياسة التماسك لمنطقة البحر المتوسط (2015)	جوانا أورتيجا العليماني (CRPM، كاتالونيا/إسبانيا) (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية)

³ تم دمج اللجان السابقة للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية للتنمية المستدامة، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية اعتبارًا من 2015.